العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

إخوان الأردن يخشون من ارتدادات أزمة كورونا السياسية

تحذيرات إسرائيلية من هزات اجتماعية في الأردن

حالة من القلق والتوجس تسيطر على جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية جبهة العمل الإسلامي في الأردن، إزاء التوجهات الحكومية التي تنحو أكثر صوب التشدد في ظل هواجس مما قد تخلّفه أزمة تفشي فايروس كورونا من إخلالات اقتصادية عميقة تهدد الاستقرار الاجتماعي للمملكة.

الشارع الأردني يواجه كورونا والوضع الاقتصادي الضاغط

عمان – عززت حملة الاعتقالات التي طالت مؤخرا إعلاميين ونشطاء سياسيين في الأردن مخاوف جماعة الإخوان المسلمين من وجود توجه رسمي لتشديد الضغوط على الساحة السياسية وزيادة القيود على الحريات.

وتخشى الجماعة من أن يقيد التشدد الحكومي حركاتها، وهي التي لطالما راهنت خلال السنوات الأخيرة على توظيف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، لفرض حضورها في المشهد وإعادة البريق لشعبيتها المتآكلة.

وتراجع دور جماعة الإخوان بشكل واضح منذ العام 2013 جراء الخلافات التي عصفت بأركانها، ما أدى إلى انشقاق عدد بارز من قياداتها وتشكيل كيانات جديدة، وحاولت الجماعة العودة وتصدر المشهد بيد أنها لم تفلح نتيجة انفضاض الأنصار من حولها، زد على ذلك رفع القضاء الأردني الغطاء القانوني عنها.

> الأردن مقبل على مرحلة خطيرة قد تفجر موجة احتجاجات تخشى الحكومة من عدم القدرة على ضبطها أو احتوائها

وترقبُ الجماعة وذراعها السياسية حزب جبهة العمل الإسلامي بحذر مشوب بالقلق خطوات الحكومة هذه الأيام، خاصة مع بروز دعوات من هنا وهناك تحثّ على الذهاب في خيار تطبيق الأحكام العرفية لمواجهة تبعات فايروس كورونا الذي وإن تبلي المملكة بلاء حسنا في مواجهته، بيد أن كثيرين يشككون في قدرتها على احتواء تداعياته الاقتصادية وهذا ما يثير هواجس متزايدة من وقوع رجات اجتماعية.

وانتقد حزب جبهة العمل الإسلامي اعتقال عدد من الإعلاميين والناشطين السياسيين، وذكر الحزب "لئن دعمنا كل الجهود الرسمية في مواجهة وباء كورونا الذي يهدد سلامة المجتمع، ودعونا للالتزام بالإجراءات المتعلقة بالحفاظ على السلامة العامة، وضرورة توخي الدقة والمصداقية في نقل الخطاب الإعلامي، فإننا نؤكد ضرورة عدم التوسع بالعمل بقانون الدفاع بما يمس بالحقوق المدنية والسياسية والحريات العامة التي كفلها القانون والدستور"، مجدداً المطالبة بالإفراج عن جميع معتقلي الرأي.

وبموجب قانون الدفاع الذي بدأ العمل به منذ مارس الماضي في سياق احتواء خطر تفشي فايروس كورونا، اعتقلت السلطات الأردنية مؤخرا إعلاميين هما المدير العام لفضائية "رؤيا" فارس الصايغ، ومدير الأخبار فيها محمد الخالدي على خلفية مقابلات تلفزيونية مع مواطنين اشتكوا من تدهور الوضع الاقتصادي بفعل حظر التجوال المفروض كإجراء احترازي من كورونا؛ ما اعتبرته الحكومة "خرقا" لجهودها في مواجهة الجائحة.

موجة الاعتقالات طالت أيضا عددا من النشطاء بينهم النائب السابق المهندس سليم البطاينة الذي ما فتئ يوجّه انتقادات لحكومة عمر الرزاز حيال أسلوب تعاملها مع جائحة كورونا حيث يتهمها باعتماد "الشو" والإثارة في هذه المعركة داعيا في إحدى مقالاته رئيس الوزراء إلى الاستقالة.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الأردن مقبل على مرحلة خطيرة قد تجبره على اتخاذ قرارات مؤلمة اقتصاديا الأمر الذي يخشى أن يفجر موجة احتجاجات تخشى الحكومة من عدم القدرة على ضبطها أو احتوائها.

وتلفت الأوساط إلى أن الحكومة تحاول الاستثمار في قانون الدفاع المعلن لضبط حركة الشارع وإيصال رسائل للمعنيين من القوى السياسية والمجتمعية بينهم جماعة الإخوان بأنها لن تتوانى عن اتخاذ أي إجراءات لفرض الاستقرار.

ولطالما استثمرت جماعة الإخوان في الأزمات الداخلية للدولة، في مساعيها للحصول على تنازلات من الجهات الرسمية، ولئن تبدي الجماعة حاليا حذرا حيال كيفية التعاطي مع الحكومة، بيد أنها تبقى متحفزة لأي تحرك من قبل الأخيرة لاستغلاله خدمة لأهدافها السياسية وفي مقدمتها إثارة الشارع.

وكانت صدرت في 17 مارس إرادة ملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء، بتفعيل قانون الطوارئ في جميع أنحاء المملكة. وينص الدستور الأردني في المادة 124 على أنه "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن".

ويمنح قانون الدفاع الحكومة صلاحيات واسعة من بينها وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل والإقامة، وإلقاء القبض على المتشبه بهم أو الخطرين على الأمن الوطني والنظام العام واعتقالهم. ووفقا للقانون فللحكومة الحق في مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن إعدادها.

ويقول محللون إن إعلان قانون الدفاع كان ضرورة فرضها الوضع غير المسبوق نتيجة تفشي الوباء لكن ذلك لا يخفي أنه هناك هواجس من أن يتم توجيهه لغايات أبعد من ذلك، في ظل مؤشرات على أنه لن يتم إيقاف العمل به قريبا، لاسيما وأن الوضع الاقتصادي ينحدر للأسوأ وقد تضطر الحكومة إلى فرض تدابير بينها رفع الضرائب لمواجهة خطر الانهيار.

ولا يستبعد المحللون أنه في حال فشلت الإجراءات المتخذة ضمن قانون الدفاع في احتواء تداعيات كورونا اقتصاديا واجتماعيا أن تذهب الدولة في خيار أكثر راديكالية وهو إعلان الأحكام العرفية الذي سبق وأن اعتمد في المملكة لكن لظروف مختلفة في علاقة بالحرب مع إسرائيل. وحذر تقرير نشرته الخارجية الإسرائيلية الاثنين من إمكانية اهتزاز الوضع في الأردن، جراء التبعات الاقتصادية لأزمة كورونا.

وتراقب إسرائيل عن كثب الوضع في الأردن المجاور الذي أبرمت معه في العام 1994 معاهدة للسلام، وتعتبر إسرائيل أن أي اهتزاز داخل المملكة من شأنه أن ينعكس عليها بشكل غير مباشر.

وكان الوزير السابق والخبير الاقتصادي جواد العناني أول من طرح السير في خيار فرض الأحكام العرفية عبر وكالة الأنباء الأردنية الرسمية فيما بدا محاولة لجس نبض الشارع والأطياف السياسية والمجتمعية.

وقال العناني قبل أيام "إن الوضع خطير والأردن يحتاج إلى أحكام عرفية لمدة سنتين للخروج من أزمة الاقتصاد المحلي ما بعد كورونا، واتخاذ إجراءات جراحية في الشأن الاقتصادي تضمن قيام كل جهة بمسؤوليتها، ويجب أن تعلو مصلحة الوطن على مصلحة الأفراد وبتكاتف الجهود سنخرج من هذا النفق المظلم".

وأثارت هذه الدعوة حالة من الرعب لدى جماعة الإخوان لاسيما وأن وضعها القانوني مهتز، وأعرب الذراع السياسي لها عن رفضه لهذه الخطوة قائلا في بيان إن "قانون الدفاع الذي أعلنته الحكومة وما تضمنه من إجراءات وصلاحيات واسعة كفيل بمواجهة هذه الجائحة العالمية".

وذكر أن "تطبيق الأحكام العرفية عودة إلى الوراء، وستكون له آثار سلبية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويفتح الباب أمام انتهاك حقوق المواطنين وحريتهم التي ضمّنها الدستور".

ويقول المحللون إن مسألة السير في تفعيل قانون الأحكام العرفية ما يزال قيد البحث في الكواليس وأن هناك شقا كبيرا غير متحمس للسير فيه معتبرا أن قانون الدفاع المفعل حاليا كاف لضبط الأمور ومنع تدهور الوضع.

تفشي وباء كورونا في صفوف الفصائل المقاتلة يهدد الجنود الأتراك في شمال سوريا

دمشق – تواجه الجماعات المقاتلة الموالية لتركيا في شمال سوريا، خطر تفشي فايروس كورونا في صفوفها، بعد أنباء عن تسجيل حالات لعدد من عناصرها، الأمر الذي ينذر بكارثة حقيقية على المدنيين وأيضا على الجنود الأتراك الذين هم على تواصل مباشر معهم.

ونقل المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مصادر وصفها بالمطلعة الاثنين عن إصابة عنصر من الشرطة الموالية لتركيا بتل أبيض من محافظة الرقة بفايروس كورونا، وقد تم الحجر على جميع زملائه في القسم.

وأكدت المصادر أنه تم الاشتباه بعدة حالات خلال الساعات الماضية، بينهم عناصر في صفوف الفصائل الموالية لتركيا، وشابان من بلدة سلوك، حيث تم وضعهم جميعا بالحجر الصحي.

وكان المجلس المحلي جهز في تل أبيض مركزا للطوارئ في مدرستين ضمن المدينة للحجر على المشتبه بإصابتهم.

ويقول محللون إن انتشار فايروس كورونا في صفوف الموالين يضع النظام التركي في وضع محرج، خاصة بعد إيفاده على مدار الأيام الماضية الآلاف من الجنود للمنطقة، والذين باتوا معرضين لخطر الإصابة بالفايروس.

وأعلن رئيس إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد) محمد غوللو أوغلو في وقت سابق أن مؤسسته تتابع عن كثب احتمال تفشي وباء كورونا في منطقة إدلب شمال غربي سوريا.

جاء ذلك خلال مشاركته في اجتماع مرئي مع اللجنة التوجيهية الأميركية التركية (مقرها واشنطن) حول أنشطة مكافحة فايروس كورونا. ولفت غوللو إلى أن مسؤولي الصحة ومنظمات المجتمع المدني التركية شرعت بأنشطتها إزاء احتمال تفشي الوباء، في وقت تواصل فيه تلبية الاحتياجات الأساسية من طعام وإيواء للنازحين في إدلب.

وأكد أنه إلى الآن لم يتم رصد أي إصابة مؤكدة بالفايروس في إدلب، مضيفا "هناك قيود مفروضة على حركة التنقل في المحافظة وهذا مؤشر إيجابي، إلا أننا نتابع الوضع عن كثب إزاء احتمال تفشي الوباء".

ويقول أطباء إن انتشار فايروس كورونا في إدلب مسألة وقت خاصة بعد الإصابات التي سجلت في محيطها والمناطق القريبة منها، ويحذرون من أن البنية التحتية الطبية المدمرة في المنطقة والمخيمات المكتظة ستجعل أي تفش للفايروس يتحول بسرعة إلى كارثة إنسانية.

الجنود الأتراك يدفعون فاتورة طموحات أردوغان

وكان الآلاف من النازحين السوريين قد بدأوا العودة إلى ديارهم في محافظة إدلب التي مزقتها الحرب على الرغم من خطر تجدد القتال، وجلهم مدفوع بالخوف من انتشار كورونا في مخيمات اللاجئين المكتظة قرب الحدود التركية.

ونزح زهاء مليون سوري من إدلب وريفها في شمال غرب البلاد خلال الاثني عشر شهرا الماضية بعد أن كثفت قوات الجيش السوري، مدعومة من روسيا، حملتها لاستعادة السيطرة على آخر معقل للفصائل الجهادية والمقاتلة بعد حرب مستمرة منذ تسع سنوات.

وهدأت المعارك منذ مارس عندما اتفقت أنقرة التي تدعم الفصائل، على وقف إطلاق النار مع موسكو حليفة دمشق.

وفي ظل الهدوء المؤقت، يُخيّرُ النازحون بين خيارين أصعب من بعضهما، إما البقاء في مخيمات مكتظة للغاية مع خدمات قليلة حيث يمكن أن يكون الانتشار المحتمل للفايروس مهلكا، وإما العودة إلى بيوتهم مع احتمال تجدد المعارك حولها.

وقال أبوعبدو (45 عاما)، الذي عاد الأحد مع أسرته المكونة من سبعة أفراد إلى قرية في ريف إدلب "حياتنا من خطر إلى خطر تهرب من القصف والنظام والمعارك إلى الزحام وكورونا".

وأضاف "نحن هنا في أراض زراعية والهواء نقي ونظيف ولا يوجد زحام رغم أنها منطقة خطرة حتى اليوم".

هل تتجه إسرائيل لانتخابات تشريعية رابعة

القدس – انتهت مع منتصف ليل الاثنين المهلة القانونية الممنوحة لزعيم تحالف "أزرق أبيض" بيني غانتس لتشكيل حكومة إسرائيلية، في ظل هواجس من إمكانية الذهاب إلى السيناريو الأسوأ وهو إجراء انتخابات تشريعية رابعة.

ومن المرجح ألا يمنح الرئيس الإسرائيلي رؤوفين رفيلين رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو خطاب التكليف لتشكيل حكومة.

وكان الرئيس الإسرائيلي رفض التمديد لغانتس، لافتا في الآن ذاته إلى أنه لن يكلف زعيم ليكود بالمهمة، وأنه سيذهب مباشرة إلى تكليف الكنيست باختيار شخصية من بين أعضائها تحظى بأغلبية برلمانية. وتشهد المفاوضات بين فريقي غانتس ونتنياهو تعثرا في التوصل إلى توافق لتشكيل حكومة طوارئ، وذكرت صحيفة "هآرتس" الإثنين أن الخلاف الذي يحول دون التوقيع على اتفاقية، سببه أن "أزرق أبيض" يرفض إجراء تعديل للقانون الذي يقضي بإمكانية إلغاء حكم صادر عن المحكمة العليا بشأن منع نتنياهو من تولي منصب رئيس الحكومة بسبب لائحة الاتهام الموجهة ضده.

ولفتت الصحيفة إلى أن الخلاف بين الجانبين الأسبوع الماضي حول تركيبة لجنة تعيين القضاة، لم يعد قائما الآن، وأن الخلاف الأساسي حاليا يدور حول تعديل القانون الآنف ذكره.

ويقول محللون إن فرص التوصل إلى توافق بين ليكود وتحالف أزرق أبيض من عدمها متساوية، وبالتالي خيار الذهاب في انتخابات رابعة يبقى واردا.

وفي خطوة مثيرة دعا رئيس حزب "تيلم" موشي يعلون غانتس إلى العودة وتوحيد الصفوف لمواجهة مساعي اليمين لتشكيل حكومة. وقال يعلون موجها كلامه لزعيم "المناعة لإسرائيل" إن "الندم ليس متأخرا على خطأ في التوجه"، مضيفا "أصبح واضحا أن نوايا الساذجة بالتجند لحكومة طوارئ تواجه احتيال متهم فرّ من كرسي الاتهام".

> الرئيس الإسرائيلي لن يكلف نتنياهو، وسيذهب إلى تكليف الكنيست باختيار شخصية من بين أعضائه تحظى بالأغلبية

وخاض تحالف أزرق أبيض الانتخابات التشريعية الأخيرة بقائمة تضم ثلاثة أحزاب وهي "المناعة لإسرائيل"، بزعامة غانتس، "تيلم" برئاسة يعلون، و"هناك مستقبل" بقيادة يائير لابيد، وحقق الثلاثي 33 مقعدا في الكنيست متخلفا عن ليكود بثلاثة مقاعد.

ونجح غانتس في الحصول على خطاب التكليف لتشكيل حكومة، بعد أن حشد دعم 61 نائبا في الكنيست، ولكن هذا الإنجاز سرعان ما هوى بعد أن دخل في مفاوضات مع نتنياهو لتشكيل حكومة وحدة طوارئ ما أدى إلى تفكك تحالف أزرق أبيض، فيما لم يبد نتنياهو الجدية الكافية للتوصل لاتفاق.